مجلة أبحاث اليرموك وسلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية المجلد٩، العدد١، ١٩٩٣، ص ص٩-٤٩

الإدارة المالية في إمارة شرق الأردن ١٩٢١ - ١٩٤٦

محمد الصلاح *

جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، إربد، الأردن

ملخص

يتناول هذا البحث تطور الإدارة المالية في إمارة شرق الأردن من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٤٦، وقد بينت فيه ما طرأ على الإمارة من اتجاهات رئيسة سادت جوانب الإدارة المالية، والتي تمثلت في حق الحكومة البريطانية المنتدبة على البلاد في الإشراف المباشر على الأنظمة والقوانين المالية التي تصدرها الحكومة الأردنية، وحقها في التصديق على قانون الميزانية السنوي، وتدقيق وتحقيق الحسابات، وقوانين النقد التي يتم التعامل بها في الإمارة مثل: القرش السوري والمصري، والجنيه الفلسطيني وقيمة العملات الأخرى إلى الجنية المصري والفلسطيني مثل: الليرة الإنجليزية الذهبية، والليرة العثمانية الذهبية، والليرة الفرنساوية الذهبية.

كما تناولت في البحث اتفاقية الحكومة الأردنية مع البنك العثماني الموقعة في ٣١ تشرين أول ١٩٢٥، وتحليل لميزانية الدولة من حيث النفقات والإيرادات، ونسبة الإيرادات المحلية إلى إجمالي الإيرادات العامة، ونسبة الإيرادات المحلية إلى النفقات العامة، ونسبة المعونات الخارجية إلى مجموع الإيرادات العامة.

المقدمة

اعتبرت قلة الموارد المالية في إمارة شرق الأردن من أهم المشكلات التي واجهت الإمارة الناشئة التي تأسست في ١١ نيسان (إبريل) ١٩٢١م، وظهر واضحاً بعد شهرين من تشكيل أول حكومة أردنية خُلُوُّ الميزانية من المال بسبب امتناع حكومة الإنتداب

جميع الحقوق محفوظة لجامعة اليرموك، ١٩٩٣

* محاضر متفرغ في قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم، جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، اربد، الأردن.

البريطاني في فلسطين عن دفع حصة البلاد من واردات الجمارك، وعدم إيفائها بتقديم المساعدة المالية التي اتفق عليها في محادثات القدس التي جرت في ٨ آذار (مارس) ١٩٢١ بين الأمير عبدالله أمير شرق الأردن، والمستر تشرشل وزير المستعمرات البريطاني.

وقد عجزت الحكومة الأردنية عن دفع الرواتب والأجور، كما عجزت عن فرض الأمن والنظام، فاضطرت إلى تقديم استقالتها في ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٢١، فأعيد تشكيلها في ٥ تموز (يوليو) ١٩٢١، بعد أن تمت تسوية الأمور المالية مع حكومة الإنتداب التي قدمت مبلغاً من المال على حساب شرق الأردن من واردات الجمارك، والتزمت بتقديم معونة مالية سنوية للحكومة في حالة اشرافها على دفع مرتبات القوة العسكرية الأردنية (الماضي وموسى، ١٩٥٩).

ولأهمية هذا لاموضوع من الوجهتين الإدارية والمالية، رأيت أن من المناسب تقديم هذا البحث الذي يشكف لنا عن الأنظمة والقوانين المالية التي تحدد أسلوب العمل في الجهاز الإداري المالي الذي تألف من: المعتمد البريطاني الذي له حق الإشراف الفعلي على الإدارة المالية، والمستشار المالي البريطاني الذي كان له حق حضور جلسات الحكومة الأردنية، ووزارة المالية التي تولت الإشراف على مأموري المحاسبة والجباية وغيرها.

كما تضمن البحث تحليلاً للميزانية العامة للدولة من حيث الإيرادات والنفقات، وحجم المعونة الخارجية التي بلغت ٣٦,٨٪ سنة ١٩٢٥ من إجمالي الإيرادات العامة وارتفعت إلى ٧٧,٧٪ سنة ١٩٤٣، وتلاشت ١٩٤٦، حيث اعتمدت الحكومة في نفقاتها العامة على الإيرادت المحلية، وهذا يدل على مدى قدرة الإيرادات المحلية على تغطية النفقات العامة للدولة.

وتعتبر الوثائق الرسمية غير المنشورة الخاصة برئاسة الوزراء الأردنية، والجريدة الرسمية من أهم المصادر التي اعتمدت عليها في إخراج هذا البحث، حيث أنها شكّلت أصولاً ومصادر هامة في تتبع خطوات النظام المالي الذي رافق الإمارة الناشئة.

الإدارة المالية في إمارة شرق الأردن

١- الإدارة المالية

ضمت الحكومة الأولى التي تأسست في إمارة شرق الأردن في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٢١ مشاورية المالية حيث أشرفت على حسن سير الأمور المالية، تحت إشراف ورقابة المعتمد البريطاني في عمان، وسبعة من المستشارين السياسيين البريطانيين الذين تم تعيينهم من أجل مساعدة الأمير عبدالله -أمير شرق الأردن- وحكومته في الإشراف على سير الإدارة المدنية الجديدة.

وتولى المعتمد البريطاني مسؤولية الإشراف المباشر على سير الإدارة المالية في البلاد، وأصدر في شهر تشرين أول (اكتوبر) ١٩٢٥، تعليماته المالية للحكومة الأردنية، وقد قرر فيها ضرورة قيام جميع موظفي الجباية وتحصيل الأموال في دوائر الحكومة بترقيم أكياس النقود الفضية، وتقييد ما تحتويه في دفتر خاص، وكتابة محتوياته أيضاً على ورقة تحفظ بداخله وذلك تحقيقاً لما يلي:

١- القيام بمقارنة الأمانات الموجودة في الخزانة بالقيمة المقيدة في دفتر الصندوق.
٢- تمكين مأموري التفتيش من فحص الأكياس.
٣- تمكين مأمور المحاسبة من عدّ جميع النقود في كل وقت يريد فيه مقابلة رصيده النقدي بدفتر الصندوق[١].

كما تقرر في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٦، تعيين مستشار بريطاني للمالية له حق حضور اجتماعات المجلس التنفيذي[٢] في الأمور المتعلقة بدائرته وتأدية المشورة للحكومة في الشؤون المالية[٣]، كما مثل الحكومة في لجنة فلسطين الدائمة للتجارة والصناعة[٤]، ورأس لجنة التجارة والصناعة والإنشاءات في شرق الأردن بناء على طلب المعتمد من رئيس الوزراء، وقد انحصرت مهمة اللجنة في إسداء النصح لرئيس الوزراء حول المسائل التي تؤثر في الانشاءات والتجارة والصناعة في البلاد[٥].

كما أبدى رأيه حيال الأمور المتعلقة بتحصيل الأمور المالية من الأهالي[٦]، وتمكن من خلال عمله كمستشار للمالية من تخفيض عجز الموازنة في الإمارة، لكنه لم يغير من اعتمادها على المساعدات المالية البريطانية التي وصلت إلى معدل ثلث الدخل السنوي[٧].

والى جانب المستشار المالي البريطاني، وجد عدد من الموظفين البريطانيين والفلسطينيين المستعارين من حكومة فلسطين، الذين اسندت لهم دوائر مالية مهمة طيلة عهد الامارة، ويبين الجدول التالي بعض اسماء هؤلاء والوظائف التي اسندت لهم[٨].

اسم الموظف	الجنسية	الوظيفة	ملاحظات
كركبرايد	بريطاني	مستشار مالي	عين عضو في المجلس التنفيذي في ٢٣ حزيران ١٩٢٦.
باز قعوار	فلسطيني	مدير المحاسبة	استغني عنه في ١ تشرين أول ١٩٣٩.
سبيرو ستراغالي	بريطاني	مساعد مدير الخزينة	استغني عنه في ١ تشرين ثاني ١٩٣١.
هاوس	بريطاني	وكيل مدير دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات.	عين في نيسان ١٩٣٤.
د.س بشامبيون	بريطاني	مستشار مالي	عين في ١٣ كانون أول ١٩٣٤.
بتريدس	بريطاني	محاسب الجيش	عين في كانون ثاني ١٩٣٥.
لفنجستون	بريطاني	مستشار مالي بالوكالة.	عين في تشرين أول ١٩٣٧
شلزول وايت	بريطاني	مستشار مالي	عين في ١ تشرين ثاني ١٩٣٨.
غلينكروس	بريطاني	مدير دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات.	عين في تموز ١٩٤٤.

وعينت الحكومة في شهر آب (أغسطس) ١٩٢٥، مفتشاً للمالية من أجل مراقبة الأعمال وتنظيم الشؤون المالية وتفتيشها،[٩] ومنحت مجالس الإدارة في الألوية والأقضية حق فحص إيرادات اللواء والقضاء ونفقاتهما، والنظر في محاسبات صناديق المنافع العمومية وإدارة أموال الحكومة، والنظر في المبايعات والمقاولات والصرفيات العائدة للحكومة[١٠].

وأشرف الحكام الإداريون في المقاطعات على تحصيل إيرادات اللواء والقضاء، وانتظام سيرها، ومراقبة معاملات الجباة وتحركاتهم، ومأموري المال وتنظيم كفالاتهم، وارسال معلومات أسبوعية عن التحصيلات إلى الحكومة[١١].

ومنذ شهر نيسان (إبريل) ١٩٢٣، أصبح المتصرف والقائمقام مكلفين بإدارة الأموال الأميرية، ومسؤولين عن أي تقصير أو إهمال يؤدي إلى تأخير استيفائها عن أوقاتها المحددة، كما ارتبط الجباة إدارياً بالمتصرفين والقائمقامين من حيث التعيين والعزل، وتم إدخال ما يتقاضونه من رواتب مالية ضمن ميزانية المقاطعات[١٢]. كما ساعد المختارون في القرى رجال الحكومة في تحصيل الأموال من الأهالي[١٣].

وكانت الحكومة تقوم بدورات تفتيشية على المقاطعات، للتفتيش على المحاسبين والجباة من أجل التأكد من قيامهم بالواجبات الموكولة إليهم خير قيام[١٤].

٢- تدقيق الحسابات

قررت الحكومة في ١ كانون ثاني (يناير) ١٩٢٨، تأسيس فرع في شرق الأردن لديوان مراجعة وزارة المستعمرات، من أجل النظر في الحسابات المالية، تحت اسم "دائرة مراجعة الحسابات"، وتولت الدائرة التفتيش على دفاتر الحسابات والمقبوضات والمستندات وغيرها[١٥]، وقرر المجلس التنفيذي في ٧ آب (أغسطس) ١٩٣٠، اطلاق اسم "دائرة تدقيق الحسابات" على هذه الدائرة، وحذفت عبارة التابعة لوزارة المستعمرات[١٦].

وفي ٢١ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٣٤، صدر قانون تدقيق وتحقيق الحسابات لسنة ١٩٣١[١٧]، وتألف القانون من عشر مواد تضمنت ربط الدائرة إدارياً برئاسة الوزراء بعد أن كانت مرتبطة بنظارة المالية، كما تضمن القانون اختصاصات الدائرة التي اشتملت على ما يلي:

١. فحص جميع حسابات الحكومة العامة وتفتيشها، للحيلولة دون التلاعب بها.
٢. التثبت من تطبيق قوانين الحكومة وأنظمتها وتعليماتها في الأمور المالية، وإبلاغ مدير الخزينة عن أي تقصير فيها.
٣. مراجعة جميع الأوامر المالية الخاصة بالنفقات المنصوص عليها في قانون الموازنة العامة للدولة، ومراجعة أية نفقات لم ينص القانون المذكور عليها، والتحقق من أنه صدر قانون بها.
٤. التأكد من أن تأدية النفقات كانت بموجب الفصل الذي استعملت له.
٥. الإشراف على جميع الدفاتر والقيود والجداول التي تتعلق بالحسابات، وإخبار مدير الخزينة عن أية مخالفة.

وأشرفت الدائرة على تدقيق حسابات البلديات وتحصيلاتها بصورة مستقلة عن دوائر الحكومة[١٨]، فتولت فحص جميع سجلات البلديات الرئيسية من:جداول وخلاصات شهرية، وضرائب ورخص ورسوم وغيرها ورفعت تقاريرها اللازمة إلى الحاكم الإداري في المنطقة الواقعة فيها البلدية ضمن اختصاصه، ونسخة منها إلى رئيس الوزراء[١٩].

٣- قانون النقد

صدر أول قانون للنقد في شرق الأردن في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٢٣، وتضمن القانون الذي صيغ في تسع مواد رعاية للمصلحة إحلال القرش المصري في البلاد بدلاً من التعامل بالقرش السوري اعتباراً من ١ نيسان (إبريل) ١٩٢٣، في جميع معاملات الدولة الرسمية، وحدد القانون قيمة العملات الأخرى إليه مثل: الليرة الإنجليزية الذهبية التي تساوي ٩٧,٥٠ قرشاً مصرياً، والليرة العثمانية الذهبية بـ ٨٧,٧٥ قرشاً مصرياً، والليرة الذهبية الفرنساوية، ٧٧,١٥ قرشاً مصرياً[٢٠]، واستمر التعامل بالجنيه المصري في جميع أنحاء الإمارة حتى صدور قرار يقضي بالتعامل بالجنيه الفلسطيني اعتباراً من ١ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٢٧ وذلك من أجل تسهيل التعامل النقدي بين الحكومتين، وتم تحديد قيمة الجنيه الفلسطيني إلى الجنيه المصري بـ ٩٧,٥٠ قرشاً مصرياً، وتحديد العملات الأخرى إلى الجنيه الفلسطيني مثل: الليرة العثمانية الذهب بـ ٨٧٧٥، والليرة الفرنساوية الذهب ٧٧١٥ ملا، والليرة الانجليزية الذهب بـ ٩٧٥٠ ملا، والريـال المجيـدي

التركي بـ ٨٠ ملاً[٢١]، والغي التعامل بالمجيدي التركي في شهر كانون ثاني (يناير) ١٩٣٢[٢٢].

وفي شهر كانون أول (ديسمبر) ١٩٢٧، صدر قانون المعاقبة على تزييف النقد الفلسطيني حيث تضمن معاقبة كل من يقلد الأوراق النقدية الفلسطينية، أو يضرب مسكوكات يقلد بها المسكوكات الفضية الفلسطينية، أو ينقص قيمتها، أو يطليها بطلاء شبيهاً بها، ويدخلها ويروجها في شرق الأردن، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تقل عن عشر سنوات[٢٣].

وسنت الحكومة في ١٧ آذار (مارس) ١٩٢٨، قانون النقد الفلسطني لسنة ١٩٢٨، وتناول القانون الأداء القانوني للنقد الفلسطيني من حيث الحد الأقصى، والأدنى للدفع، فإذا كان الدفع بورق النقد يكون بالقيمة المسطرة عليه، وإذا كان بالنقود الذهبية يدفع لأي مبلغ كان، وإذا كان بالنقود الفضية يدفع لجنيهين، وإذا كان بالنقود من فئة عشرة ملات إلى خمسين ملاً يدفع لمئتي مل، وأقل من عشرة ملات يدفع لمئة مل.

وحظر القانون التعامل بالنقود الذهبية والورقية المصرية، وأحل محلها الجنيه الفلسطيني، وألغي قانون النقد المؤرخ في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٢٣، وقانون النقد المؤرخ في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٧[٢٤].

٤- النظام المالي لسنة ١٩٣٥

جرى العمل بهذا النظام في ١ نيسان (إبريل) ١٩٣٥، وقد صيغ في ٢٩٠ مادة مقسمة على ثلاثة وعشرين فصلاً تناولت الأمور الرئيسية التالية[٢٥]:

١- مدير الخزينة مسؤول عن معاملات الحكومة المالية والحسابية، وهو رئيس مأموري المحاسبة.

٢- يتولى مدير الخزينة الإشراف على ما يلي:

أ- الإشراف على نفقات الحكومة وتأدياتها، وإدخالها تحت فصول الميزانية وموادها.

ب- تنظيم الجداول المالية.

جـ- الإشـراف الإداري على جـمـيـع الموظفين الذين أنيط بهم اسـتـلام الأمـوال الأميرية أو إنفاقها من موظفي الخزينة.

د- الإجابة عن الاستيضاحات المقدمة من مدير تدقيق وتحقيق الحسابات.

هـ- تنظيم الميزانية العامة للدولة بالتعاون مع رؤساء الدوائر، وتقديمها إلى رئيس الوزراء.

و- مراقبة النفقات العامة للدولة.

ز- تقـديم السندات اللازمة للمـقـبـوضـات وتصـحـيـحـهـا وتدقـيـقـهـا وتصـنيـفـهـا وترقيمها، وتنظيم مستندات المدفوعات العائدة لموظفي الدولة، مع بيان حالة المصروفات الجارية بموجب الميزانية مشاراً إلى الفصل والمادة التي صرف بموجبها.

٣- يقوم مأمور المحاسبة بتنظيم دفتر للصندوق يسجل فيه جميع المبالغ التي يستلمها أو يدفعها، حسب تسلسل وقوعها مع الإشارة إلى أرقام الوصولات والتحاويل.

٤- اشتمل النظام على مواد تتعلق بالتحاويل والسلفات والرواتب، وحفظ الأموال، ونقل النقـود، ودفـاتر: الصندوق والسلفـات والأمـانات، وسـجـلات لجلود الوصـولات والمستندات والحوالات المالية والعقود وبراءات التعيين.

٥- يقدم المحاسبون إلى مدير الخزينة في نهاية كل أسبوع شهادة بالرصيد النقدي، ونسخ شـهـيـرة عن دفـتـر الصندوق ومـسـتـندات القـبض والصـرف، وأرصـدة البنك وخلاصة الحساب.

٦- أوجب النظام على رؤسـاء الدوائر وحكام المقاطعات تقديم بيان عن جـمـيـع بقـايا الواردات كل ثلاثة أشهر.

٧- تعيين لجان في كل سنة لتعداد النقود والطوابع ومراجعة أرصدة البنك.

٨- تعيين لجان تقوم بشكل فـجـائي بتعداد النقد والطوابع التي تكون في عهدة مدير الخزينة ومأموري المحاسبة.

٥- إتفاقية الحكومة مع البنك العثماني[٢٦]

وبهدف تحسين حالة شرق الأردن الاقتصادية، عقدت الحكومة الأردنية اتفاقية مع البنك العثماني في ٣١ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٢٥، أصبح بموجبها البنك الوحيد الـــذي

يقوم بمعاملات الحكومة المصرفية، حيث نصت الاتفاقية على أن تضع الحكومة في البنك جميع عملتها النقدية والورقية والسبائك والمسكوكات التي لا تحتاج إلى صرفها، مع حق البنك بالاحتفاظ بخمسة آلاف جنيه مصري من رصيد الحكومة رصيداً دائماً، وتتحمل الحكومة دفع تعويض للبنك يعادل خمسة في المائة في السنة التي ينقص رصيدها عن خمسة آلاف جنيه.

وتضمنت الاتفاقية تعهد البنك بالقيام بمعاملات الحكومة المصرفية دون أجرة، ودفع ضريبة تمتع عن موظفيه، ودفع أية رسوم أخرى تستحق عليه بموجب قوانين الحكومة، وتعهدت الحكومة بتقديم الحرس الكافي لأبنية البنك ونقل أوراقها النقدية من المقاطعات إلى العاصمة، وفي حالة ظهور خلاف بين البنك والحكومة، يعرض الخلاف على محكم يعينه المندوب السامي على فلسطين، ويكون قراره نهائياً.

وكان نظام البنك قد صدر في ١٤ شباط (فبراير) ١٨٦٣، عندما منحت الدولة العثمانية مؤسسي البنك من الانجليز والفرنسيين واليهود امتياز انشاء بنك بإسم البنك العثماني بلغ رأسماله عند تأسيسه ٢,٧ مليون جنيه استرليني، وخولته الحكومة إجراء معاملات المالية[٢٧].

٦- ميزانية الدولة

في ٥ كانون ثاني (يناير) ١٩٢٢، قررت الحكومة اعتبار شهر نيسان من كل عام بداية لسنتها المالية وذلك لاعتبارات اقتصادية وإدارية[٢٨]، وصدرت أول موازنة مالية منتظمة للإمارة في الجريدة الرسمية سنة ١٩٢٥، في محاولة من حكومة الانتداب للتوفيق بين الواردات و النفقات، خوفاً من الوقوع في اضطراب مالي، وبموجب المادة السادسة من المعاهدة الأردنية- البريطانية الموقعة في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٢٨، كانت مشاريع الموازنة العامة للدولة تتم بعد الرجوع إلى مشورة الحكومة البريطانية للتصديق عليها[٢٩].

(Harry, Lukeand Keith-Roach, 1934. P. 505).

وخضعت النفقات العامة للمراقبة المالية البريطانية، حيث كان على الحكومة الأردنية إذا ما أرادت صرف مبلغ مالي لم يرد ذكره بقانون الموازنة السنوي، كان عليها الرجوع

إلى موافقة المندوب السامي[٣٠]، في الوقت الذي كان للمندوب السامي حق صرف أي مبلغ من الخزينة يراه لازماً[٣١].

ومع قرب انتهاء السنة المالية، يصدر رئيس الوزراء بلاغاً إلى رؤساء الدوائر المركزية يطلب فيه إعداد موازنة دوائرهم للواردات والمصروفات، طالباً منهم مراعاة الاقتصاد في النفقات[٣٢]، ويتم تنظيم الموازنة وفق نموذج معين يشتمل على الفصل، المادة، مع مقارنتها بموازنة السنة الماضية من حيث النقص والزيادة[٣٣].

وبعد أن يعد رؤساء الدوائر المركزية موازنات دوائرهم، يقدمونها إلى مدير الخزينة، الذي يتولى مسؤولية إعداد الميزانية العامة للدولة، بموجب الفصل الثاني من النظام المالي لسنة ١٩٣٥، على أن تكون جاهزة قبل اليوم الأول من شهر تشرين الأول، ثم يرفعها إلى رئيس الوزراء لتقديمها إلى المجلس التشريعي للتصديق عليها[٣٤].

وتولى المجلس التشريعي بموجب المادة ٢٧ من القانون الأساسي للإمارة حق النظر في قانون الميزانية السنوي والمصادقة عليه، ومنعت المادة ٦٤ من القانون نفسه تخصيص أية نفقات من الميزانية إلا بقانون يصادق عليه المجلس التشريعي[٣٥].

ويتألف قانون الميزانية السنوي بموجب المادة ٦٥ من القانون الأساسي من قسمين هما: النفقات والإيرادات، وتتألف النفقات بمقتضى المادة ٦٣ من القانون الأساسي مما يقبض من الضرائب وأجور الأراضي العامة والإعانات والمناجم والمعادن[٣٦]. في حين تألفت النفقات كما وردت في قوانين الميزانية من مخصصات المقر المالي، والتشريع، والتقاعد والتعويضات، ورئاسة الوزراء، ودوائر الحكومة المختلفة ودار الاعتماد البريطاني حتى وقع اتفاق ملحق لاتفاقية ١٩٢٨ في ٢ حزيران (يونيو) ١٩٣٤ حيث تضمن الاتفاق حذف نفقات دائرة المعتمد عن الخزينة[٣٧].

ويبين الجدول التالي ارقام الميزانيات السنوية بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٤٦ مقدرة لسنوات ١٩٢٥-١٩٢٧ بالجنيه المصري ولسنوات ١٩٢٨-١٩٤٦ بالجنيه الفلسطيني[٣٨]:

السنة المالية	مجموع النقات العامة	مجموع الواردات	النقص أو العجز	الوفر أو الزيادة
١٩٢٥-١٩٢٦	٢٦٧٧٠٨	٢٧٥٣٩٧	–	٧٦٨٩
١٩٢٦-١٩٢٧	٢٩٢٦٣٣	٢٩٢٦٣٣	–	–
١٩٢٧-١٩٢٨	٣١٨٢٦٠	٢٨٢٠٧٢	٣٦١٨٨	–
١٩٢٨-١٩٢٩	٣٠١٢٢٠	٢٨٠٩١٦	٢٠٣٠٤	–
١٩٢٩-١٩٣٠	٣٣٧٨١٠	٣٢٦٩٧٠	١٠٨٤٠	–
١٩٣٠-١٩٣١	٣٧١٥١٠	٣٦٩٣٤٥	٢١٦٥	–
١٩٣١-١٩٣٢	٣٥٧٠٢٨	٣٤٨٦٩٠	٨٣٣٨	–
١٩٣٢-١٩٣٣	٣٤٩٢٠٠	٣٥٤٨٨٨	–	٥٦٨٨
١٩٣٣-١٩٣٤	٣٦٤٧٨٣	٣٦١٥٩٥	٣١٨٨	–
١٩٣٤-١٩٣٥	٣٨٦٥٤٠	٣٧١٢١٤	١٥٣٢٦	–
١٩٣٥-١٩٣٦	٤٠٤٤٠٤	٣٧٣٩١٣	٣٠٤٩١	–
١٩٣٦-١٩٣٧	٤٦٩٩٠٩	٤٢٠٣٤٠	٤٩٥٦٩	–
١٩٣٧-١٩٣٨	٥٠٢٧٣٢	٤٦٦٨٥٨	٣٥٤٧٤	–
١٩٣٨-١٩٣٩	٧٢٩٨٥٣	٧٣٦٥٦٩	–	٦٧١٦
١٩٣٩-١٩٤٠	٨٧٤٨٣٥	٨٤٤٠٤١	٣٠٧٩٤	–
١٩٤٠-١٩٤١	٨١٠١٢٥	٧٨٣١١٧	٢٧٠٠٨	–
١٩٤١-١٩٤٢	٨٢٧٦٤٧	٧٦٧٧٤٧	٤٠١٠٠	–
١٩٤٢-١٩٤٣	١,٦١٠٥٥٤	١,٥٦٨٠٤٨	٤٢٥٠٦	–
١٩٤٣-١٩٤٤	٢,٣١٨٥٢٩	٢,٣٠٨٥٢٩	١٠٠٠٠	–
١٩٤٤-١٩٤٥	٣,١٢٩٣٥٥	٣,١١٧٣٥٥	١٢٠٠٠	–
١٩٤٥-١٩٤٦	٣,٢٤٩٦٢٠	٣,١٨٨٣٢٠	٦١٣٠٠	–
١٩٤٦-١٩٤٧	١,٠٧٨٤٤٥	١,٠٧٨٤٤٥	–	–

يتبين لنا من خلال الجدول السابق تطور أرقام الموازنة العامة، فقد بلغت (٢٦٧٧٠٨) جنيهاً فلسطينياً في السنة المالية ١٩٢٥-١٩٢٦، ارتفعت إلى (٣,٢٤٩٦٢٠) جنيهاً في السنة المالية ١٩٤٥-١٩٤٦، ثم انخفضت إلى (١,٥٧٨٤٤٥) في السنة المالية ١٩٤٦-١٩٤٧، بسبب انقطاع المعونة المالية البريطانية، وهو العام الذي أعلن فيه استقلال البلاد، وقد تساوت فيها حجم النفقات العامة مع الإيرادات العامة، ويعود السبب في إرتفاع حجم النفقات في السنة المالية ١٩٤٥-١٩٤٦، إلى ارتفاع نسبة نفقات الجيش العربي حيث بلغت (١,٩٨٢٣٢١)، وانخفاضها في السنة التالية إلى (٢٩٦٤١٥)جنيهاً.

وظهر لنا من أرقام الموازنة أيضاً، زيادة حجم النفقات العامة على الإيرادات العامة بالرغم من المعونات الخارجية، فكانت واقعة في عجز مالي طيلة عهد الإمارة، باستثناء السنوات المالية ١٩٢٥، ١٩٣٢، ١٩٣٨، ١٩٤٦، وبلغ أعلى حد للعجز في موازنة سنة ١٩٤٥ حيث قدر بـ (٦١٣٠٠) جنيهاً، مما جعل الحكومة تلجأ إلى تسديد العجوزات عن طريق الوفر والاقتصاد في النفقات، وهو ما كانت تلجأ إليه من خلال الطلب من رؤساء الدوائر الى عدم الإنفاق إلا في حالة الضرورة القصوى[٣٩].

أما بالنسبة إلى الإيرادات العامة فقد تكونت من إيرادات محلية وإيرادات خارجية، وقد تطورت الإيرادات المحلية من (١٧٤٠٣٩) جنيهاً في السنة المالية ١٩٢٥-١٩٢٦، إلى (١,٥٧٨٤٤٥) جنيهاً في السنة المالية ١٩٤٦-١٩٤٧، وبلغت نسبتها إلى مجموع الإيرادات العامة ٦٣,٢٪ في السنة المالية ٢٥-١٩٢٦، وارتفعت إلى ٨٧,٩ في السنة المالية ١٩٤٠-١٩٤١، و ١٠٠٪ في السنة المالية ١٩٤٦-١٩٤٧، في حين بلغت نسبة الإيرادات المحلية إلى مجموع النفقات العامة ٦٥٪ في السنة المالية ١٩٢٥-١٩٢٦، وارتفعت إلى ٨٨,٣٪ في السنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩، وانخفضت إلى الحضيض في السنة المالية ١٩٤٣-١٩٤٤ حين بلغت ٢٢,٢٪.

ويبين الجدول التالي نسبة الإيرادات المحلية إلى مجموع الإيرادات العامة[٤٠].

السنة المالية	مجموع الإيرادات المحلية	مجموع الإيرادات العامة	النسبة المئوية
١٩٢٥-١٩٢٦	١٧٤٠٣٩	١٧٥٣٩٧	٦٣,٢
١٩٢٦-١٩٢٧	٢١٢٠٦٠	٢٩٢٦٣٣	٧١,١
١٩٢٧-١٩٢٨	٢٣٧٠٧٢	٢٨٢٠٧٢	٨٤,١
١٩٢٨-١٩٢٩	١٨٢٢٦٣	٢٨٠٩١٦	٦٤,٩
١٩٢٩-١٩٣٠	٢٨٦٩٧٠	٣٢٦٩٧٠	٨٧,٨
١٩٣٠-١٩٣١	٢٨٥٣٤٥	٣٦٩٣٤٥	٧٧,٣
١٩٣١-١٩٣٢	٢٦٣٩٩٠	٣٤٨٦٩٠	٧٥,٨
١٩٣٢-١٩٣٣	٢٢٢٧٤٠	٣٥٤٨٨٨	٦٢,٨
١٩٣٣-١٩٣٤	٢٩٦٥٩٥	٣٦١٥٩٥	٨٢
١٩٣٤-١٩٣٥	٣١١٢١٤	٣٧١٢١٤	٨٣,٨
١٩٣٥-١٩٣٦	٣١٣٩١٣	٣٧٣٩١٣	٨٤
١٩٣٦-١٩٣٧	٣٦٥٣٤٠	٤٢٠٣٤٠	٨٦,٩
١٩٣٧-١٩٣٨	٤٠٣٨٥٨	٤٦٦٨٥٨	٨٦,٥
١٩٣٨-١٩٣٩	٦٤٦٥٦٩	٧٣٦٥٦٩	٨٧,٨
١٩٣٩-١٩٤٠	٦٨٨٠٤١	٨٤٤٠٤١	٨١,٥
١٩٤٠-١٩٤١	٦٨٨٠٠٧	٧٨٣١١٧	٨٧,٩
١٩٤١-١٩٤٢	٤٣١٤٧٥	٧٦٧٧٤٧	٥٦,٢
١٩٤٢-١٩٤٣	٤٨٠٦٦١	١٥٦٨٠٤٨	٣٠,٧
١٩٤٣-١٩٤٤	٥١٤٣٤٣	٢٣٠٨٥٢٩	٢٢,٣
١٩٤٤-١٩٤٥	٧٤٩٩٧٤	٣١١٧٣٥٥	٢٤,١
١٩٤٥-١٩٤٦	٩٣٩٢٨٦	٣١٨٨٣٢٠	٢٩,٥
١٩٤٦-١٩٤٧	١,٥٧٨٤٤٥	١٥٧٨٤٤٥	١٠٠

ويبين الجدول التالي نسبة الإيرادات المحلية إلى مجموع النفقات العامة[٤١]

السنة المالية	مجموع الإيرادات المحلية	مجموع النفقات العامة	النسبة المئوية
١٩٢٥-١٩٢٦	١٧٤٠٣٩	٢٦٧٧٠٨	٦٥
١٩٢٦-١٩٢٧	٢١٢٠٦٠	٢٩٢٦٣٣	٧٢,٤
١٩٢٧-١٩٢٨	٢٣٧٠٧٢	٣١٨٢٦٠	٧٤,٥
١٩٢٨-١٩٢٩	١٨٢٢٦٣	٣٠١٢٢٠	٦٠,٥
١٩٢٩-١٩٣٠	٢٨٦٩٧٠	٣٣٧٨١٠	٨٥
١٩٣٠-١٩٣١	٢٨٥٣٤٥	٣٧١٥١٠	٨٦,٨
١٩٣١-١٩٣٢	٢٦٣٩٩٠	٣٥٧٠٢٨	٧٣,٩
١٩٣٢-١٩٣٣	٢٢٢٧٤٠	٣٥٤٨٨٨	٦٢,٨
١٩٣٣-١٩٣٤	٢٩٦٥٩٥	٣٦٤٧٨٣	٨١,٣
١٩٣٤-١٩٣٥	٣١١٢١٤	٣٨٦٥٤٠	٨٠,٥
١٩٣٥-١٩٣٦	٣١٣٩١٣	٤٠٤٤٠٤	٧٧,٦
١٩٣٦-١٩٣٧	٣٦٥٣٤٠	٤٦٩٩٠٩	٧٧,٥
١٩٣٧-١٩٣٨	٤٠٣٨٥٨	٥٠٢٧٣٢	٨٠,٣
١٩٣٨-١٩٣٩	٦٤٦٥٦٩	٧٢٩٨٥٣	٨٨,٣
١٩٣٩-١٩٤٠	٦٨٨٠٤١	٨٧٤٨٣٥	٧٧,٧
١٩٤٠-١٩٤١	٦٨٨٠٠٧	٨١٠١٢٥	٨٤,٩
١٩٤١-١٩٤٢	٤٣١٤٧٥	٨٢٧٦٤٧	٥٣,٤
١٩٤٢-١٩٤٣	٤٨٠٦٦١	١٦١٠٥٥٤	٢٩,٨
١٩٤٣-١٩٤٤	٥١٤٣٤٣	٢٣١٨٥٢٩	٢٢,٢
١٩٤٤-١٩٤٥	٧٤٩٩٧٤	٣١٢٩٣٥٥	٢٤
١٩٤٥-١٩٤٦	٩٣٩٢٨٦	٣٢٤٩٦٢٠	٢٨,٨
١٩٤٦-١٩٤٧	١٥٧٨٤٤٥	١٥٧٨٤٤٥	١٠٠

وأما الإيرادات الخارجية فقد تألفت من المعونة المالية البريطانية، وإعانة صندوق المشاريع العمرانية، وإعانة تسديد حصة شرق الأردن من الدين العمومي العثماني، وقد تطورت الإيرادات الخارجية من (١٠١٣٥٨) جنيهاً في السنة المالية ١٩٢٥-١٩٢٦ إلى (٢٣٦٧٣٨١) جنيهاً في السنة المالية ١٩٤٤-١٩٤٥ وبلغت نسبتها إلى مجموع الإيرادات العامة ٣٦,٨٪ في السنة المالية ١٩٢٥-١٩٢٦ وارتفعت النسبة إلى ٧٧,٧٪ في السنة

المالية ١٩٤٣-١٩٤٤، وانخفضت إلى ١٢,١٪ في السنة المالية ١٩٤٠-١٩٤١، وتلاشت في السنة المالية ١٩٤٦-١٩٤٧.

ويبين الجدول التالي نسبة الإيرادات الخارجية إلى مجموع الإيرادات العامة للحكومة[٤٢]:

السنة المالية	الإيرادات الخارجية	مجموع الإيرادات العامة	النسبة المئوية
١٩٢٥-١٩٢٦	١٠١٣٥٨	٢٧٥٣٩٧	٣٦,٨
١٩٢٦-١٩٢٧	٨٤٥٧٣	٢٩٢٦٣٣	٢٨,٩
١٩٢٧-١٩٢٨	٤٥٠٠٠	٢٨٢٠٧٢	١٥,٩
١٩٢٨-١٩٢٩	٩٨٦٥٣	٢٨٠٩١٦	٣٥,١
١٩٢٩-١٩٣٠	٤٠٠٠٠	٣٢٦٩٧٠	١٢,٢
١٩٣٠-١٩٣١	٨٤٠٠٠	٣٦٩٣٤٥	٢٢,٧
١٩٣١-١٩٣٢	٨٤٧٠٠	٣٤٨٦٩٠	٢٤,٢
١٩٣٢-١٩٣٣	١٣٢١٤٨	٣٥٤٨٨٨	٣٧,٢
١٩٣٣-١٩٣٤	٦٥٠٠٠	٣٦١٥٩٥	١٨
١٩٣٤-١٩٣٥	٦٠٠٠٠	٣٧١٢١٤	١٦,٢
١٩٣٥-١٩٣٦	٦٠٠٠٠	٣٧٣٩١٣	١٦
١٩٣٦-١٩٣٧	٥٥٠٠٠	٤٢٠٣٤٠	١٣,١
١٩٣٧-١٩٣٨	٦٣٠٠٠	٤٦٦٨٥٨	١٣,٥
١٩٣٨-١٩٣٩	٩٠٠٠٠	٧٣٦٦٥٩	١٢,٢
١٩٣٩-١٩٤٠	١٥٦٠٠٠	٨٤٤٠٤١	١٨,٥
١٩٤٠-١٩٤١	٩٥١١٠	٧٨٣١١٧	١٢,١
١٩٤١-١٩٤٢	٣٣٦٢٧٢	٧٦٧٧٤٧	٤٣,٨
١٩٤٢-١٩٤٣	١٠٨٧٣٨٧	١٥٦٨٠٤٨	٦٩,٣
١٩٤٣-١٩٤٤	١٧٩٤١٨٦٦	٢٣٠٨٥٤٩	٧٧,٧
١٩٤٤-١٩٤٥	٢٣٦٦٧٣٨١	٣١١٧٣٥٥	٧٥,٩
١٩٤٥-١٩٤٦	٢٢٤٩٠٣٤	٣١٨٨٣٢٠	٧٠,٥
١٩٤٦-١٩٤٧	–	١٥٧٨٤٤٥	–

الخاتمة

لقد بينت الدراسة اعتماد إمارة شرق الأردن اعتماداً كبيراً على الإيرادات الخارجية لتغطية نفقاتها العامة، حيث بلغت الإيرادات المحلية إلى إجمالي الإيرادات العامة ٦٨,٥٪ كمتوسط سنوي للفترة ١٩٢٥-١٩٤٥، بينما بلغت نسبة الإيرادات الخارجية إلى إجمالي الإيرادات العامة ٣١,٥٪ كمتوسط سنوي للفترة نفسها، في حين بلغت نسبة الإيرادات المحلية إلى إجمالي النفقات العامة للفترة نفسها ٦٥,٩٪ كمتوسط سنوي.

من هنا يتضح مدى أهمية تطوير الإيرادات المحلية لتغطية النفقات العامة، لأن الإيرادات الخارجية لا تتسم بالاستقرار أو الثبات، ولا يمكن الاعتماد عليها إلى الأبد في دعم الموازنة كما حدث في السنة المالية ١٩٤٦-١٩٤٧، عندما انقطعت وكان البديل عنها ترشيد الإنفاق وتخفيضه بما يتلائم مع ظروف الاقتصاد المحلي.

غير أن هذا لا يشكك في سعي الحكومة الأردنية الجاد للأخذ بسياسة التجديد وتنفيذ برامج الإصلاح والتنظيم، وإحداث تطور سريع وشامل في أجهزة الحكم والإدارة، بالرغم من الصعوبات المالية التي جابهتها عند تأسيسها وخلال فترة ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦، حيث أنشأت الحكومة القوية، ونظمت الجهاز الإداري، وأشركت الشعب في تحمل مسؤولية الحكم عن طريق المجلس التشريعي، وأصلحت القضاء، وأنشأت الجيش العربي، وتوسعت في إنشاء المدارس ومد خطوط المواصلات والهاتف، وسنّت أنظمة لتحصيل الضرائب وتسجيل الأراضي.

ملحق رقم (١)
تدقيق حسابات البلديات
بلاغ
«رقم-٢٣»

الموضوع - تدقيق حسابات
البلديـــــات

اشير الى بلاغي رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٣٠
بمناسبة قيام دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات بمسئولية تدقيق حسابات البلديات
أضع الترتيب التالي وارجو الى المتصرفين وقائمي المقام الحرص على تنفيذه بكل دقّة.

١- ترسل دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات الى المتصرف او قائم المقام رأسا الاستيضاحات المتعلقة بتدقيق حسابات البلديات الداخلة ضمن اختصاصه ليقوم بدوره بتحقيق الامور المستوضح عنها من البلدية ذات العلاقة ثم يجيب على الاستيضاحات المذكورة باعتباره المسئول.

٢- ترسل نسخ عن الاستيضاحات المذكورة من قبل دائرة تدقيق وتحقيق-الحسابات الى ديواني كما انه يطلب من المتصرف او قائم المقام بأن يرسل نسخة عن جوابه على كل استيضاح الى ديواني ايضاً.

٣- في حالة وقوع تقصير في الاجابة على الاستيضاحات المذكورة او وقوع اية شكوى اخرى من قبل دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات توجه هذه الدائرة مراسلاتها في مثل هذه المواضيع اليّ كيما اتمكن من اجراء ما يجب بشأنها.

٤- اما التقارير العامّة التي تضمها الدائرة المشار اليها فيما يتعلق بشئوون مراقبة الحسابات فتقدم اليّ مباشرة.

رئيس الوزراء
١٩٣٥/٤/١١ ابراهيم هاشم

نسخة - الى مدير تدقيق وتحقيق الحسابات (رجاء السير على هذا الترتيب)
- رئيس لجنة البلديات الاستشارية (للعلم).

ملحق رقم ١

نمرة المسلسلة

بـــــلاغ

((رقم — ٢٣))

الموضوع — تدقيق حسابات البلديات

اشير الى بلاغي رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٣٤/١٢/٣٠ ،
بمناسبة قيام دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات بمسئولية تدقيق حسابات البلديات ادم الترتيب التالي وارجو الى المتصرفين وقائمقام المقام الحرص على تنفيذه بكل دقة:

١ — ترسل دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات الى المتصرف او قائم المقام رأسا الاستيضاحات المتعلقة بتدقيق حسابات البلديات الداخلة ضمن اختصاصه ليقوم بدوره بتحقيق الامور المستوضح عنها من البلدية ذات العلاقة ثم يجيب على الاستيضاحات المذكورة باعتباره المسئول .

٢ — ترسل نسخ عن الاستيضاحات المذكورة من قبل دائرة تدقيق وتحقيق — الحسابات الى ديوان كما انه يطلب من المتصرف او قائم المقام بان يرسل نسخة عن جوابه على كل استيضاح الى ديوان ايضا .

٣ — في حالة وقوع تقصير في الاجابة على الاستيضاحات المذكورة او وقوع اية شكوى اخرى من قبل دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات توجه هذه الدائرة مراسلاتها في مثل هذه المواضيع الى كيما اتمكن من اجراء مايجب بشأنها .

٤ — اما التقارير العامة التي تضعها الدائرة المشار اليها فيما يتعلق بشئون مراقبة الحسابات فتقدم الي مباشرة .

(رجاء السير على هذا الترتيب) .

١٩٣٥/٤/١١

رئيس الوزراء

نسخة — الى مدير تدقيق وتحقيق الحسابات .
" — " رئيس لجنة البلديات الاستشارية
(للعلم)

ملحق رقم (٢)

نص وثيقة حول الجهة المخولة بارسال الاستيضاحات المتعلقة بالبلديات

دائرة تدقيق وتعقيب الحسابات	AUDIT DEPARTMENT
شرق الاردن	TRANSJORDAN
عمان	AMMAN

رقم ١/٦٢٢ (٤٣٠) Reference .....

تاريخ ١٩٣٥/٤/٩ ..... Date

فخامة رئيس الوزراء المعظم

الموضوع- الاستيضاحات

اشير الى المكالمة الهاتفية بيني وبين حضرة السكرتير العام.

ارجوا التفضل باعلامي عما اذا كنتم توافقون على ارسال الاستيضاحات المتعلقة بأي من البلديات الى الحاكم الاداري-المفوضة به البلدية ونسخة من تلك الاستيضاحات لفخامتكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئاسة الوزراء المديـــــر

ملحق رقم (٢)

AUDIT DEPARTMENT
TRANSJORDAN
AMMAN

دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات
شرق الاردن
عمان

Reference .....

رقم ٦٢٢/١ (٤٣٠)

Date ١٩٣٥/٤/١ تاريخ

فخامة رئيس الوزراء المعظم

الموضوع = الاستيضاحات

اشير الى المكالمة الهاتفية بيني وبين حضرة السكرتير العام .

ارجو التفضل باعلامي عما اذا كنتم توافقون على ارسال الاستيضاحات المتعلقة باي من البلديات الى الحاكم الاداري المفوضة به البلدية ونسخة من تلك الاستيضاحات لفخامتكم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

المدير

رئاسة الوزراء

4001 **ملحق رقم (٣)** 18th. Novomber 1931

وثيقة صادرة عن المقرر البريطاني ويطيها صورة عن استدعاء قدمه اهالي الكرك للمعتمد يطلبون فيه اعانة المزارعين

فخامة رئيس وزراء
حكومة شرق الاردن المعظم
عمان

يا صاحب الفخامة
التمس بأن ارفق بهذا الاستدعاء
الذي قدمه اهالي الكرك بشأن
الحالة الاقتصادية في ذلك اللواء

ان رئيس بلدية الكرك هو
احد الذين وقعوا هذا الاستدعاء
الحاوي بين مسائل اخرى الشكوى
من انتهاز التجار الفرصة للحصول
على الربح الفاحش
واعتقد اني مصيب اذا قلت ان
المجلس البلدي بمركز يمكنه من
اجراء اللازم نحو ذلك
اما امر اصدار القروض من قبل
حكومة شرق الاردن فكما تعلمون
فخامتكم قد أحيلت هذه المسالة
الى فخامة المندوب السامي واني
ملحّ الان في طلب الجواب قريبا
لي الشرف بأن اكون
صديق فخامتكم المخلص

المعتمد البريطاني
١٩٣١/١١/١٨

The chief Minister,
Trans Jordan Government,
AMMAN

Your Excellency,
I beg to transmit a
Patition, in original, from the
people of Kerak regarding the
economic conditions obtaining
in that district
The Mayor of Kerak
is a signatory to this petition
which complains, amongst other
matters, of profiteering by merchants
I believe I am correct in saying
that the Municipality are in a
position to deal with this complaint
The question of the issue
of loans by the Trans Jordan
Government has, as Your Excellency
is aware, been referred to His
Excelency the High Commissioner,
and I am pressing for an early reply
I have the honour to be,
Your Excellency's sincere friend,

C H F COX
BRITISH RESIDENT

ملحق رقم (٣)

18th. November,

The Chief Minister,
Trans-Jordan Government,
A M M A N.

Your Excellency,

I beg to transmit a petition, in original, from the people of Kerak regarding the economic conditions obtaining in that District.

The Mayor of Kerak is a signatory to this petition which complains, amongst other matters, of profiteering by merchants. I believe I am correct in saying that the Municipality are in a position to deal with this complaint.

The question of the issue of loans by the Trans-Jordan Government has, as Your Excellency is aware, been referred to His Excellency the High Commissioner, and I am pressing for an early reply.

I have the honour to be,
Your Excellency's sincere friend,

C. H. F. COX

BRITISH RESIDENT.

فخامة رئيس وزراء
حكومة شرق الاردن المحترم
عمـــان

يا صاحب الفخامة

التمس بان ارفق بهذا الاستدعاء الذي قدمه اهالي الكرك بشأن الحالة الاقتصادية في ذلك اللواء

ان رئيس بلدية الكرك هو احد الذين وقعوا هذا الاستدعاء الحاوي بين مسائل اخرى الشكوى من اتش ازالتجار الفرصة للحصول على الربح الفاحش

واعتقد اني مصيب اذا قلت ان المجلس البلدي بمركز يمكنه من اجراء اللازم نحو ذلك

اما امر اصدار القروض من قبل حكومة شرق الاردن فكما تعلمون فخامتكم قد أحيلت هذه المسألة الى فخامة المندوب السامي وانى ملح الان في طلب الجواب قريبا

لي الشرف بان اكون
مخلصكم المخلص

المعتمد البريطاني
١٩٣١/١١/١٨

العدد ١٤٥ السنة الرابعة

الشرق العربي

-(الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الاردن)-

عمان: يوم الاربعاء ١٠ جمادى الثانية سنة ١٣٤٥هـ و في ١٥ كانون اول سنة ١٩٢٦م

ميزانية مصروفات حكومة شرقي الاردن

لسنة ٩٢٦-٩٢٧ مالية

مليم	جنيه	الفصل	الدائرة
	١٦٢٢٠	١	المقر الاميري
	١٥٠٠	٤	التقاعد
	٥٨٩٤	٥	رآسة النظار
	٨٠٧	٦	ادارة المقاطعات – سلط
	٢٠٣٦	٦	= = – اربد
	١٥١٤	٦	= = – كرك
	١٧٦٦	٦	= = – معان
	١٠١٢	٦	= = – عمان
	٤٦٩	٦	= = – جرش
	١٥٥٩٨	٧	نظارة العدلية
	٣١٥١	٨	الشرعية
	١٦١٢٠	٩	المالية
	٤٦٣٥	١٠	الجمارك والمكوس
	١٠٢٥٣	١١	الصحة
	١٨٨٥٨	١٢	المعارف
	٤٦٠٨	١٣	الزراعة والحراج

صحيفة ٢ —(الشرق العربي)—

مليم	جنيه	الفصل	الدائرة
	٧٧٩٤	١٤	الآثار
	١٩٤٦	١٥	تسجيل الاراضي (الطابو)
	٣٢٠٦٦	١٦	النافعة
	١٣٥٧	١٧	المطبعة واللوازم
	١٤١١٣	١٨	البرق والبريد
	٣٠٠٠	١٩	تحرير الاراضي
	١٠٠٧٧٨	٢٠	الشرطة والسجون (الجيش العربي)
	٩٢٣٢	٢١	النفقات العامة
	١٧٩٠٦	٢٢	رئيس المعتمدين البريطانيين
	٢٩٢٦٣٣		المجموع

ميزانية واردات حكومة شرق الاردن

المجموع	المواد	الفصل	المادة	الايضاحات
		١		
				حصة الجمارك والمكوس
	١٢٠٠٠		١	حصة الجمارك من سوريا
	١٨٩٥٠		٢	حصة الجمارك من فلسطين
	١٣٠٠٠		٣	رسوم الواردات المستوفاة محلياً
	٧٠٠٠		٤	تبغ وتنباك ونشوق
	١٠٠٠		٥	رسوم عن المشروبات
	٥٠٠		٦	رسوم الملح
٥٢٦٠٠	١٥٠		٧	رسوم ارضية
		٢		
				رسوم الرخص والضرائب الخ
	٥٠		١	رخص المحامين
	١١٠٠		٢	رخص النقل على الطرق
	٥٠٠		٣	رخص الاحراج والمقالع (الاحجار)
	١٥٠		٤	رخص المشروبات الروحية

صحيفة ٣ -(الشرق العربي)-

المجموع	المواد	الفصل	المادة	الايضاحات
	٦٠		٥	رخص اخرى الالعاب وصيد الاسماك وكتاب الاستدعاآت)
	٢٥٠٠٠		٦	ضريبة الاغنام والماعز
	٣٠٠٠		٧	ضريبة الابل
	٢٠٠٠٠		٨	ضريبة الاراضي والمسقفات
	٢٥٠٠		٩	ضريبة التمتع
	٧٠٠٠		١٠	ضريبة الطرق
	٥٥٠٠٠		١١	الاعشار
	٣٥٠٠		١٢	رسوم طوابع الواردات
	٣٠٠٠		١٣	رسوم الطوابع الحجازية
	١٥٠٠		١٤	الغرامات
١٢٤٧٦٠	٢٥٠٠		١٥	رسوم المرورية على جسر اللنبي والبحر الميت
		٣		رسوم المحاكم ومقبوضات عن خدمات معينة
	٣٥٠٠		١	رسوم المحاكم المدنية (النظامية)
	١٠٠٠		٢	رسوم المحاكم الشرعية
	٥٠		٣	رسوم المحاكم الادارية والعشائرية
	١٥٠٠		٤	رسوم كتابة العدل
	٢٥٠٠		٥	رسوم تسجيل الاراضي
	٢٠٠		٦	رسوم جوازات السفر
	١٠٠٠		٧	خدمات طبية ومقبوضات المستشفيات
	١٥٠٠		٨	خدمات بيطرية ورسوم المحاجر
	٠٠٠٠		٩	تسجيل النفوس
	٣٠٠		١٠	رسولم التعليم وواردات المدارس
	١٢٠		١١	اثمان المطبوعات
	١٢٠٠		١٢	ضريبة الاعلانات
	٥٠٠		١٣	مبيوعات لوازم الدوائر
	٤٠٠٠		١٤	عائدات التقاعد

صحيفة ٤				-(الشرق العربي)-
المجموع	المواد	الفصل	المادة	الايضاحات
	٥٠		١٥	مقبوضات متفرقة
١٩٣٤٠	١٩٢٠		١٦	مقبوضات من السكة الحجازية (اعانات الشيوخ)
		٤		البرق والبريد والهاتف
	٢٥٠٠		١	بيع طوابع
	٧٠		٢	رسوم عن الحوالات البريدية
	٣٠٠		٣	ايجارات هواتف واجرة تركيبها
	٣٠٠		٤	مكالمات في الهاتف للخارج
	١٥٠٠		٥	واردات البرقيات
	٤٠		٦	طرود بريدية
٤٧٦٠	٥٠		٧	متفرقة
		٥		واردات من املاك الحكومة
	٥٠٠		١	ايجارات الاراضي والمباني
	٤٠٠٠		٢	بدل الاعشار
٥٧٠٠	١٢٠٠		٣	واردات من الاحراج واملاك الدولة الاخرى
		٦		الفائدة
	٢٠٠		١	رصيد البنك
٢٠٠			٢	قروض زراعية
٥٠٠		٧		متفرقة
٢٠٠		٨		مبيعات املاك الدولة
٨٤٥٧٣		٩		الاعانة المالية
٢٩٢٦٣٣				المجموع

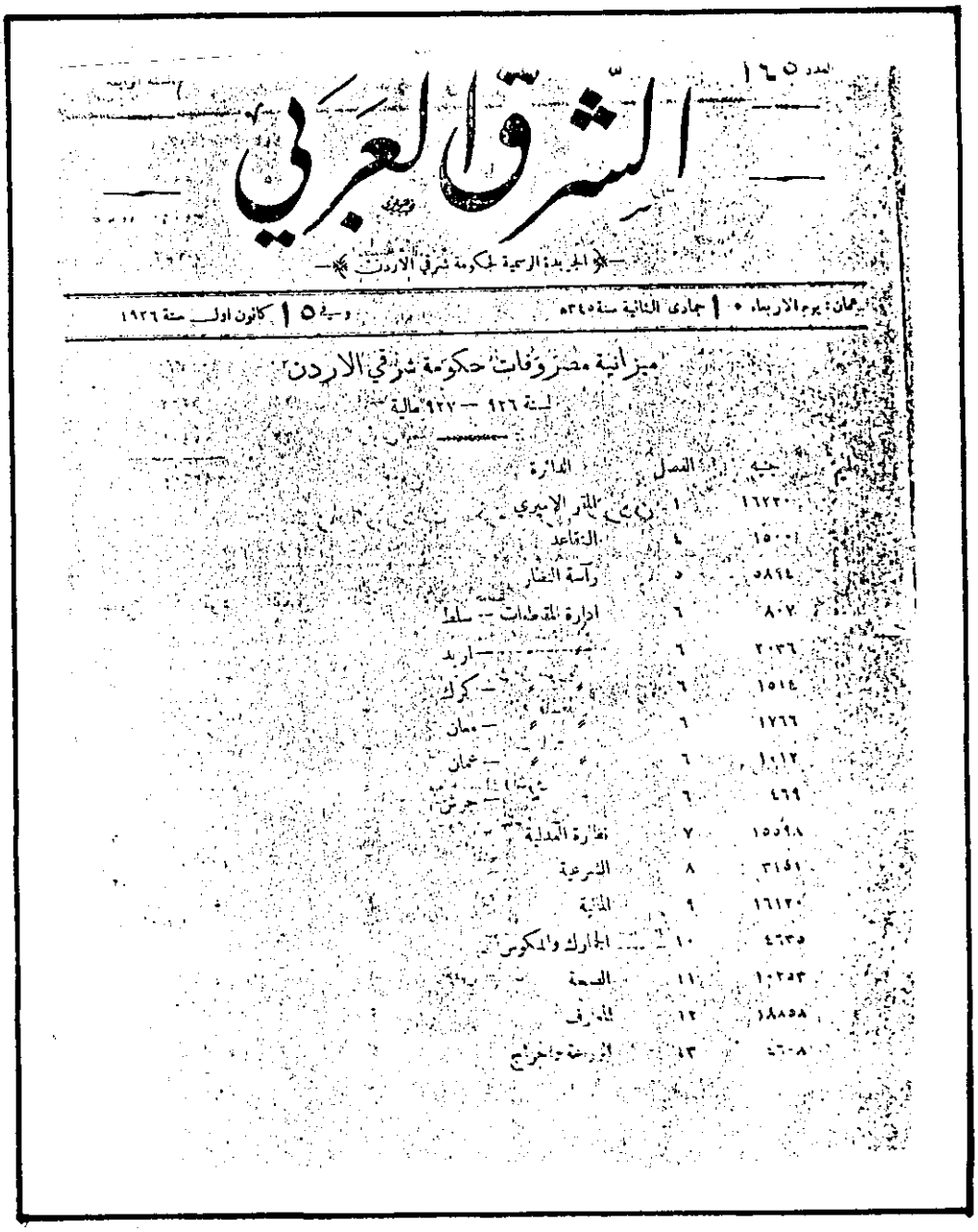

الشرق العربي

الجريدة الرسمية لحكومة شرقي الأردن

عمان: يوم الاربعاء ٥ | جمادى الثانية سنة ١٣٤٥هـ ... سنة ٥ | كانون اول سنة ١٩٢٦

ميزانية مصروفات حكومة شرقي الاردن

لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ مالية

الرقم	الفصل	الدائرة	جنيه
	١	المدير الاميري	١٦٢٢٠
	٤	التقاعد	١٥٠٠١
	٥	رآسة النظار	٥٨٦٤
	٦	ادارة المقاطعات — سلط	٨٠٧
	٦	— اربد	٢٠٣٦
	٦	— كرك	١٥١٤
	٦	— معان	١٧٦٦
	٦	— عمان	١٠١٢
	٦	— جرش	٤٦٩
	٧	نظارة العدلية	١٥٥٩٨
	٨	الشرعية	٣١٥١
	٩	المالية	١٦١٢٠
	١٠	الجارك والمكوس	٤٦٣٥
	١١	الصحة	١٠٢٥٣
	١٢	المعارف	١٨٨٥٨
	١٣	الزراعة والحراج	٥٦٠٨

٧٧٩٤	١٤	الآثار
١٩٤٦	١٥	تسجيل الاراضي (الطابو)
٣٢٠٦٦		النافعة
١٣٥٧	١٧	المطبعة والاوازم
		البرق والبريد
		تحرير الاراضي
١٠٠٧٧٨	٢٠	الشرطة والسجون (الجيش العربي)
٩٢٣٢	٢١	النفقات العامة
١٧٩٠٦	٢٢	رئيس المستشارين البريطانيين
٢٩٢٦٣٣		المجموع

ميزانية واردات حكومة شرقي الاردن

لسنة ١٩٢٦ – ١٩٢٧ م

المجموع	المواد	الفصل	المادة	الايضاحات
		١		حصة الجارك والمكوس
١٢٠٠٠٠			١	حصة الجارك من سوريا
١٨٩٥٠٠			٢	« « فلسطين
١٣٠٠٠٠			٣	رسوم الواردات المستوفاة محلياً
٧٠٠٠			٤	تبغ وتنباك ونشوق
١٠٠٠٠			٥	رسوم عن المشروبات
٥٠٠			٦	« الملح
٥٢٦٠٠٠	١٥		٧	ارضية
		٢		رسوم الرخص والضرائب الخ
٥٠٠			١	رخص المحامين
١١٠٠			٢	« النقل على الطرق
٥٠٠			٣	« الاحراج والمقالع (الاحجار)
١٥٠٠			٤	« المشروبات الروحية

٦٠		٩	رخص اخرى (الالعاب وصيد الاسماك وكتاب الاستدعآت)
٢٥٠		١٠	ضريبة الاغنام والماعز
٣٠		٧	ضريبة الابل
٢٠		٨	الاراضي والسقفات
٢٥٠			التبغ
٧٠		١٥	الطرق
٩٥٠		١١	الاعشار
٣٥		١٢	رسوم جوامع الواردات
٣٠		١٣	الطوابع الجمركية
١٥٠		١٤	الدرامات
١٢٤٧٦٠	٢٥٠٠	١٥	رسوم المرورية على جسر اللبي والبحر الميت
			رسوم المحاكم ومقبوضات عن خدمات معينة
٣٥٠٠		١	رسوم المحاكم المدنية (النظامية)
١٠٠٠		٢	الشرعية
٥٠		٣	رسوم المحاكم الادارية والعشائرية
١٥٠		٤	كتابة العدل
٢٥٠		٥	تسجيل الاراضي
٢٠		٦	جوازات السفر
١٠٠٠		٧	خدمات طبية ومقبوضات المستشفيات
١٥٠٠		٨	" بيطرية ورسوم المحاجر
...		٩	تسجيل التعاونيات
٣٠		١٠	رسوم التعليم وواردات المدارس
١٢٠		١١	اثمان المطبوعات
١٢٠		١٢	ضريبة الاعلانات
٥٠		١٣	مبيوعات لوازم الدوائر
٤٠٠٠		١٤	عائدات التقاعد

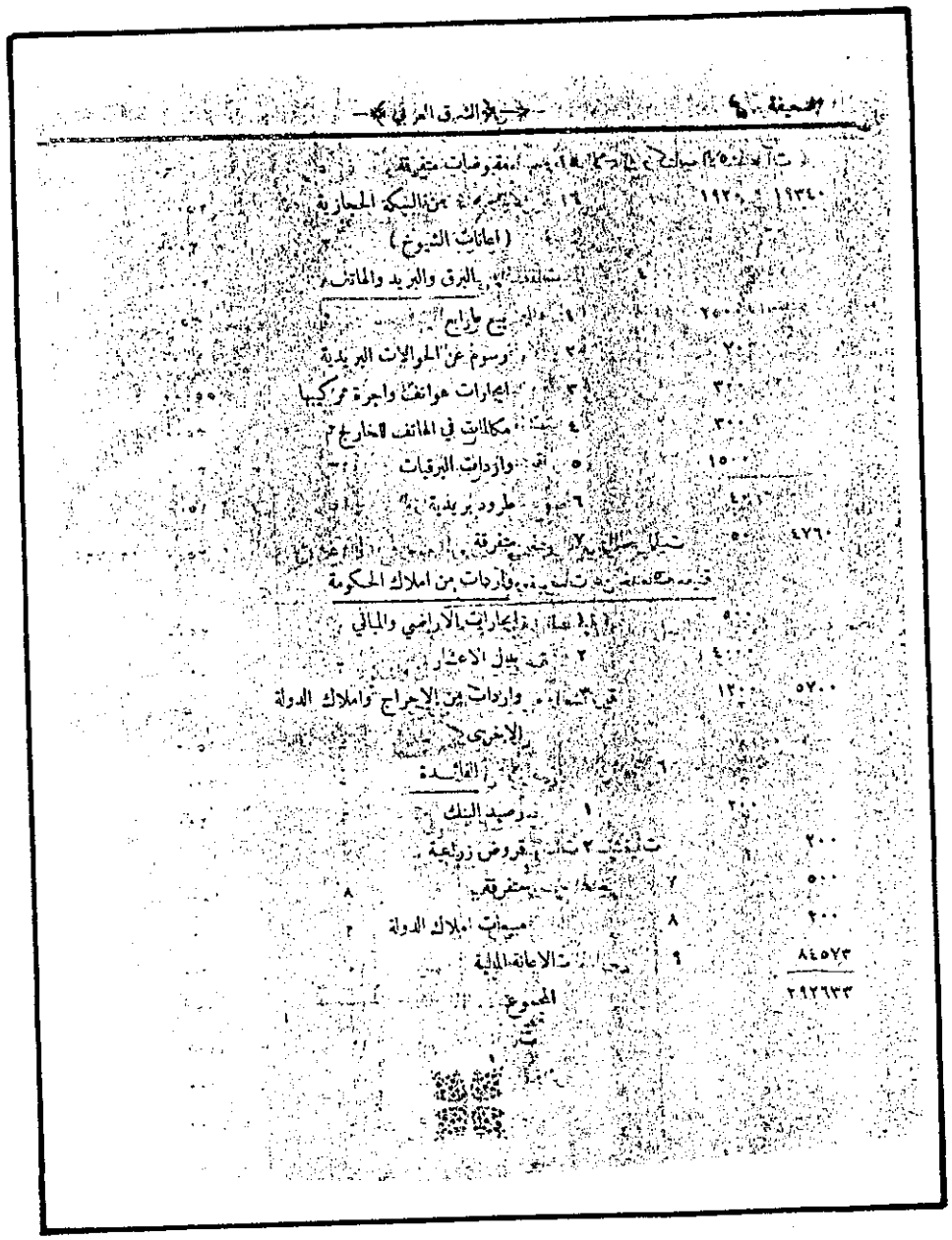

(قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦- ١٩٣٧ المالية)-

المادة الاولى- يسمى هذا القانون (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية) ويعمل به اعتبارا من بداية السنة المذكورة.

المادة الثانية- يخصص لنفقات الحكومة عن الاثنى عشر شهراً التي تنتهي بانتهاء ٣١-٣-١٩٣٧ اي مبلغ لا يزيد على (٤٦٩٩٠٩) جنيهات بموجب الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون.

المادة الثالثة- لا يجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون.

المادة الرابعة- قدرت الواردات للاثنى عشر شهرا التي تنتهي بانتهاء ٣١-٣-١٩٣٧ بمبلغ قدره (٤٣٠٣٤٠) جنيها كما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون.

المادة الخامسة- يسدد العجز البالغ (٤٩٥٦٩) جنيها فلسطينيا بالفيض المدور على سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية وقدره (٤٨٥٠٠) جنيه مضافا اليه (١٠٦٩) جنيهاً من الوفر العام.

المادة السادسة- تلغى قوانين الميزانية الخاصة لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية الصادرة تحت ارقام (١) الى (٥) والقوانين الخاصة الموقتة الصادرة تحت الارقام المتسلسلة من ١٤ الى ١٧.

(الجدول رقم (١) الصرفيات)

الفصل	ل ف
١- المقر العالي	١٥٧٠٨
٢- الديون العمومية وفوائد القروض	٢٤١
٣- المجلس التشريعي	٣٧٧٣
٤- التقاعد والتعويضات	١٠٤٠٠
٥- رئاسة الوزراء والداخلية	٤٣٨٣
٦- ادارة المقاطعات	١٠١٠٩
٧- وزارة العدلية	١٦٢٩٠
٨- دائرة الشرعية	٤٠١٩
٩- وزارة المالية	١١٧٥٤
١٠- الجمارك والمكوس	٨٩٤٥
١١- دائرة الصحة	١٥٤٧٦

الفصل	ل ف
١٢- دائرة المعارف	٤٧٧٠
١٣- دائرة الزراعة والحراج	٩٤٧٠
١٤- دائرة الآثار	٢٦٧٦
١٥- دائرة النافعة	٤٨٩٣
١٥- أ الاشغال العامة المتكررة	٢٩٣
١٦- دائرة البرق والبريد والهاتف	٦٥٦٤
١٧- دائرة الاراضي	٦٧٩٤
١٨- أ الجيش العربي «الشرطة»	٩٧٦١
١٨- ب الجيش العربي «السجون»	٢٠٦١
١٨- ج الجيش العربي «الاحتياط الاضافي»	٥٩٢٧
١٩- النفقات العامة	٩١٢٠
٢٠- دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	٣٩١٧
٢١- محكمة الاستئناف العشائرية	٨٧٢
٢٢- قوة حدود شرق الاردن	٥١٣
٢٣- دائرة النافعة «فوق العادة»	٢٤٠٨
٢٤- الشرطة والسجون «فوق العادة»	٥٦٦٠
٣٠- قوة الحدود «فوق العادة»	٣٣٢٧
٣١- الصرفيات من الاعانات المأخوذة من صندوق المشاريع العمرانية لدى وزارة المستعمرات	٧٦٣٠
٣٢- ما يصيب شرق الاردن من الديون العمومية العثمانية	٢٠٠٠
٣٣- مشاريع الاسعاف	٢٥٥
المجموع	٤٦٩٩٠٩

(الجدول رقم «٢» الواردات)

الفصل	ل ف
١- الجمارك والمكوس	٨٧٨٠
٢- الرخص والضرائب الخ	٩٤٩٤٠

الفصل	ل ف
رسوم المحاكم والدوائر الخ	٣٦٧٣٠
وبريد وهاتف	١٣٥٢٠
واردات املاك الدولة	١٦٠٠
فوائد	٣٦٠
واردات المختلفة	١٧٩٤٠
بيع اراضي اميرية	٣٥٠٠
اعانة الخزينة البريطانية	٥٥٠٠٠
اعانة قوة حدود شرق الاردن	٣٣٨٤٠
اعانة من صندوق تحسين المستعمرات	٢٢١٣٠
اعانة الخزينة البريطانية لتسديد الديون العمومية العثمانية	٣٢٠٠٠
المجموع	٤٢٠٣٤٠

٨ محرم سنة ١٣٥٦٦ الموافق ٢٠ اذار ١٩٣٧

«عبدالله»

رئيس الوزراء

ابراهيم

قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦–١٩٣٧ المالية

المادة الاولى — يسمى هذا القانون (قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦–١٩٣٧ المالية) ويعمل به اعتبارا من بداية السنة المذكورة .

المادة الثانية — يخصص لنفقات الحكومة عن الاثنى عشر شهرا التي تنتهي بانتهاء ٣١–٣–١٩٣٧ اي مبلغ لايزيد على (٤٦٩٩٠٩) جنيهات بموجب الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة — لايجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة الرابعة — قدرت الواردات للاثنى عشر شهرا التي تنتهي بانتهاء ٣١–٣–١٩٣٧ بمبلغ قدره (٤٢٠٣٤٠) جنيها كما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

المادة الخامسة — يسدد العجز البالغ (٤٩٥٦٩) جنيها فلسطينيا بالفيض المدور على سنة ١٩٣٦–١٩٣٧ المالية وقدره (٤٨٥٠٠) جنيه مضافا اليه (١٠٦٩) جنيها من الوفر العام .

المادة السادسة — تلغى قوانين الميزانية الخاصة لسنة ١٩٣٦–١٩٣٧ المالية الصادرة تحت ارقام (١) الى (٥) والقوانين الخاصة المرقمة الصادرة تحت الارقام المتسلسلة من ١٤ الى ٥١٧ .

الجدول رقم (١) المرفقات

		ل ف
١		١٥٧٠٨
٢		٢٤١
٣		١٧٦٦
٤		١٠٤٠٠
٥	وزارة الزراعة والمعارف	٤٢٨٢
٦	ادارة الغابات	١٠١٠٩
٧	وزارة العدلية	١٦٢٦٠
٨	دائرة الشرعية	٤٠١٩
٩	وزارة المالية	١١٧٥٤
١٠	الجمارك والمكوس	٨٩٤٥

الفصل	ل ف
١٢ ـ دائرة المعارف	٤٧٧٠
١٣ ـ دائرة الزراعة والحراج	٩٤٧٠
١٤ ـ دائرة الآثار	٢٦٧٦
١٥ ـ دائرة النافعة	٤٨٩٣
١٥ ـ آ الاشغال العامة المتكررة	٠٢٩٣
١٦ ـ دائرة البرق والبريد والهاتف	٦٥٦٤
١٧ ـ دائرة الاراضي	٦٧٩٤
١٨ ـ آ الجيش العربي « الشرطة »	٩٧٦١
١٨ ـ ب الجيش العربي « السجون »	٢٠٦١
١٨ ـ ج الجيش العربي « الاحتياط الاضافي »	٥٩٢٧
١٩ ـ النفقات العامة	٩١٢٠
٢٠ ـ دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	٣٩١٧
٢١ ـ محكمة الاستئناف العشائرية	٨٧٢
٢٢ ـ قوة حدود شرق الاردن	٠٥١٣
٢٣ ـ دائرة الباشة « فرق البادية »	٢٤٠٨
٢٤ ـ الشرطة والسجون « فرق البادية »	٥٦٦٠
٢٥ ـ قوة البدو « فرق البادية »	٣٢٢٧
٢٦ ـ الواردات من الاعانات المأخوذة من صندوق المشاريع التعمرانية في وزارة المستعمرات	٧٦٣٠
٢٧ ـ مساهمة شرق الاردن من الديون السرية العثمانية	١٠٠٠
[illegible]	٠٥٥
[illegible]	٢٠٠١
[illegible]	٩٩٠٠

(ز) الجدول رقم « ٢ » الواردات

الفصل	ل ف
١ ـ المالك والمكوس	٨٧٨٠
٢ ـ الرخص والضرائب الخ	٤٩٤٠

الفصل	ل ف
...وم المحاكم والدوائر الخ	٣٦٧٣٠
...ن وبريد وهاتف	١٣٥٢٠
...دات املاك الدولة	١٦٠٠
...ائد	٣٦٠
...دات المختلفة	١٧٩٤٠
...اراضي اميرية	٣٥٠٠
...ة الخزينة البريطانية	٥٥٠٠٠
...ة قوه حدود شرق الاردن	٣٣٨٤٠
...انة من صندوق تحسين المستعمرات	٢٢١٣٠
...ة الخزينة البريطانية لتسديد الديون العمومية العثمانية	٣٢٠٠٠
المجموع	٤٢٠٣٤٠

٨ محرم سنة ١٣٥٦ الموافق ٢٠ اذار ١٩٣٧

«عبدالله»

رئيس الوزراء

ابراهيم

الهوامش

(١) الشرق العربي. السنة الثالثة، عدد ١١٥ (١٥ تشرين أول ١٩٢٥)، ص: ١٥-١٦.

(٢) حل هذا المجلس محل مجلس النظار كما كان يطلق على الحكومة حينذاك في ٢٦ حزيران ١٩٢٦.

(٣) الشرق العربي: السنة الرابعة. عدد ١٣٧ (١٥ أيلول ١٩٢٦)، ص: ٢-٣.

(٤) رئيس الديوان العالي. ملف لجنة فلسطين الدائمة للتجارة والصناعة رقم ١٣/٣١، وثيقة رقم ١٧٨. تاريخ ٢٧ نيسان ١٩٣٣.

(٥) ملف رقم ٣١/٣١. ملف اللجنة الدائمة للتجارة والصناعة:

British Resident. Ref. No. 273. Date 20 August 1935.

(٦) المستشار المالي، ملف رقم ١٧/٣٠. ملف أجور المخاتير. وثيقة رقم ٥١٤٨/٣/١٤ تاريخ ٦ تشرين ثاني ١٩٢٦.

(٧) Mary Wilson, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan,Combridge University press, 1987. p. 85.

(٨) وضع هذا الجدول بناء على تعيينات الموظفين الصادرة في الجريدة الرسمية من عام ١٩٢٥ وحتى عام ١٩٤٦.

(٩) الشرق العربي. السنة الثالثة. عدد ١١١ (١٥ آب ١٩٢٥)، ص: ١٢.

(١٠) أقرت وظائف مجالس إدارة المقاطعات في الإمارة كما وردت في قانون الولايات العثماني، بموجب القرار الصادر عن مجلس المشاورين في ٢٥ نيسان (إبريل) ١٩٢١، تحت عنوان "مواد قانونية في توسيع صلاحية المتصرفين والقائمقامين، انظر: سجل بلا رقم، دفتر عقود زواج. ص: ٤، محكمة السلط الشرعية، وعن وظائف مجالس الإدارة في الدولة العثمانية راجع: عبدالعزيز عوض. الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤-١٩١٤. القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩. ص: ١٠٥-١٠٦.

(١١) الشرق العربي. السنة الثانية. عدد ٥٦ (٢ حزيران ١٩٢٤)، ص: ٢.

(١٢) الجريدة الرسمية. السنة العاشرة. عدد ٣٨٥ (١٦ نيسان ١٩٣٣)، ١٢١-١٢٢.

(١٣) ملف رقم ١٧/٣٠. أجور المخاتير. وثيقة رقم ٨١/٥/٢ تاريخ ١١ كانون ثاني ١٩٢٦، ووثيقة رقم ح ٣٢٤٩/١/٢. تاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٩٢٦.

(١٤) عن الدورات التفتيشية التي أجرتها الحكومة في المقاطعات يمكن مراجعة ملف التفتيشات الإدارية رقم ٢/٢٦/٢٠.

(١٥) الشرق العربي. السنة الخامسة. عدد ١٧٨ (١ شباط ١٩٢٨)، ص: ٤، وصدر بلاغ عن رئيس الوزراء في شهر آذار (مارس) ١٩٢٨، نص على أن تستعمل الدائرة في التدقيق أقلام من اللون الأخضر، وحضر البلاغ على جميع دوائر الحكومة، استعمال هذا اللون. نص البلاغ في: الشرق العربي. السنة الخامسة، عدد ١٨٣ (١٥ آذار ١٩٢٨)، ص: ٧.

(١٦) الجريدة الرسمية. السنة الثامنة. عدد ٢٧١ (٩ آب ١٩٣٠)؛ ص: ٤٧٠.

(١٧) الجريدة الرسمية. السنة الثانية عشرة. عدد ٤٦٠ (١ كانون الأول ١٩٣٤)، ص: ٥٦٨-٥٦٩، وقد تأخر نشر القانون بسبب تأخر صدرور الإرادة السنية عليه إلى ٢١ تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٣٤.

(١٨) الجريدة الرسمية. السنة الثانية عشرة. عدد ٤٥ (١٦ كانون ثاني ١٩٣٥)، ص: ٣١.

(١٩) رئيس الوزراء: ملف رقم ٤٩/٢٥. ملف تدقيق وتحقيق الحسابات، بلاغ رقم ٢٣. تاريخ ١١ نيسان ١٩٣٥، مدير تدقيق وتحقيق الحسابات. وثيقة رقم ٦٢٢/٩/ ٤٣٠. تاريخ ٩ نيسان ١٩٣٥، ووثيقة رقم ٣٢١/١/٢٩. تاريخ ١٩٣٩/٥/٢٤.

(٢٠) الشرق العربي. السنة الأولى. عدد ٣. (١١ حزيران ١٩٢٣)، ص: ٢.

(٢١) الشرق العربي. السنة الخامسة. عدد ١٦٩ (٩ تشرين أول ١٩٢٧) ص: ١-٢.

(٢٢) الجريدة الرسمية. السنة العاشرة. عدد ٣٢٢ (١٦ كانون ثاني ١٩٣٢)، ص: ١٦.

(٢٣) الشرق العربي. السنة الخامسة. عدد ١٧٤ (٢٠ كانون أول ١٩٢٧)، ص: ٤.

(٢٤) الشرق العربي. السنة الخامسة. عدد ١٨٤ (٢٤ آذار ١٩٢٨)، ص: ٦.

(٢٥) الجريدة الرسمية. السنة الثانية عشرة. عدد ٤٦٦ (٢٩ كانون ثاني ١٩٣٥)، ص: ٤٦-٨٧.

(٢٦) الشرق العربي. السنة الثالثة. عدد ١١٧ (٥ تشرين ثاني ١٩٢٥)، ص: ٨.

(٢٧) عبدالعزيز عوض. الإدارة العثمانية في ولاية سوريا. ص: ٢٠٨-٢٠٩.

(٢٨) مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة لغاية ١٩٤٦. جمع موادها محمد البخيت وعلي الحسن ومحمود القطب. عمان (مطبعة الاستقلال العربي)، ج١، ص: ٤٩٢.

(٢٩) الشرق العربي. السنة السادسة. عدد ٢١٠ (٣ كانون الأول ١٩٢٨): ص: ٥.

Harry, Luke and Keith- Roach, The Hand Book of Palestine and Trans-Jordan; London, Third Edition, 1934.

(٣٠) ملف رقم ٧/٣٠:

Chief British Representative. Ref. No. D/129 Date 25 January 1925, and Ref. No. D/129. Date. 2nd March 1925.

(٣١) ملف رقم ٧/٣٠:

Cheif British Representative. Ref. No. D/129 Date 2 nd March 1925.

- ملف رقم ٢٢/٢٥

Ref. No. 4001. Date 18 Novermber 1931.

(٣٢) الشرق العربي. السنة الخامسة. عدد ١٦٥ (١١ أيلول ١٩٢٧)، ص: ٧.

(٣٣) الشرق العربي. السنة السادسة. عدد ٢٠١ (٩ أيلول ١٩٢٨)، ص: ١٥.

(٣٤) المواد من ٨-١٢ من النظام المالي لسنة ١٩٣٥ في الجريدة الرسمية. السنة الثانية عشرة. عدد ٤٦٦ (٢٩ كانون ثاني ١٩٣٥) ص: ٤٦-٨٧.

(٣٥) الشرق العربي. السنة الخامسة. عدد ١٨٨ (١٩ نيسان ١٩٢٨)، ص: ٨.

(٣٦) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣٧) الجريدة الرسمية. السنة الثانية عشرة. عدد ٤٤٢ (٢ تموز ١٩٣٤)، ص: ٣٠٢.

(٣٨) وضع هذا الجدول بناء على قوانين الموازنة العامة بين ١٩٢٥، ١٩٤٦ الواردة في الجريدة الرسمية.

(٣٩) الجريدة الرسمية. السنة السابعة. عدد ٢٤٨ (١ شباط ١٩٣٠)، ص: ٣١.

(٤٠) وضع هذا الجدول بناء على قوانين الموازنة العامة الواردة في الجريدة الرسمية بين سنتي ١٩٢٥ و ١٩٤٦.

(٤١) وضع هذا الجدول بناء على قوانين الموازنة العامة الواردة في الجريدة الرسمية بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٤٦.

(٤٢) وضع هذا الجدول بناء على قوانين الموازنة العامة الواردة في الجريدة الرسمية بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٤٦.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أ- الوثائق

وثائق رئاسة الوزراء الاردنية. محفوظة في مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، عمان، وتشتمل على الملفات التالية:

- ملف اجور المخاتير رقم ١٧/٣٠.
- ملف اسعار الحاجيات رقم ٢٢/٢٥.
- ملف تحصيل مطالب الحكومة السورية رقم ٧/٣٠.
- ملف تدقيق وتحقيق الحسابات رقم ٤٩/٢٥.
- ملف التفتيشات الادارية رقم ٢/٢٦/٢٠.
- ملف اللجنة الدائمة للتجارة والصناعة رقم ٣١/٣١.
- ملف لجنة فلسطين الدائمة للتجارة والصناعة رقم ١٣/٣١.

الشرق العربي (الجريدة الرسمية لمنطقة الشرق العربي) وتتضمن الاعداد التالية:

٣ (١١ حزيران ١٩٢٧)، ٥٦ (٢ حزيران ١٩٢٤).

١١١ (١٥ آب ١٩٢٥)، ١١٥ (١٥ تشرين اول ١٩٢٥).

١١٧ (٥تشرين ثاني ١٩٢٥)، ١٣٧ (١٥ أيلول ١٩٢٦).

١٦٥ (١١ أيلول ١٩٢٧)، ١٦٩ (٩ تشرين اول ١٩٢٧).

١٧٨ (اشباط ١٩٢٨)، ١٨٣ (١٥ آذار ١٩٢٨).

١٨٤ (٢٤ آذار ١٩٢٨)، ١٨٨ (١٩ نيسان ١٩٢٨).

٢١٠ (٣ كانون اول ١٩٢٨).

الجريدة الرسمية لحكومة شرق الاردن وتتضمن الاعداد التالية:

٢٧١ (٩ آب ١٩٣٠)، ٣٢٢ (١كانون ثاني ١٩٣٢).

٣٨٥ (١ نيسان ١٩٣٣)، ٤٠٦ (١ كانون اول ١٩٣٤).

٤٦٥ (١٦ كانون ثاني ١٩٣٥)، ٤٦٦(٢٩كانون ثاني ١٩٣٥).

مجموعة القوانين والانظمة الصادرة لغاية ١٩٤٦، جمع موادها محمد البخيت وعلي الحسن ومحمود القطب، عمان: مطبعة الاستقلال العربي، ج١.

ب- الكتب

عوض، عبدالعزيز. **الادارة العثمانية في ولاية سوريا، ١٨٦٤-١٩١٤**. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.

الماضي وموسى، منيب وسليمان، **تاريخ الاردن في القرن العشرين**، الطبعة الاولى، ١٩٥٩.

المراجع الاجنبية

Harry, Luke and Keith-Roach, *The Hand Book of Palestine and Trans-Jordan*; London, Third Edition, 1934.

Wilson, Mary, King Abullah, *Britain and the Making of Jordan*, Cambridge University Press, 1987.